اليمن: ليس بالأقوال وحدها تبدأ مسيرة الاصلاح

ناجي جميل*

■ التعديل الوزاري غير المتوقع الذي حدث في بداية هذ الأسبوع لا يختلف عن تعديلات سابقة كان ما جناه الوطن منها ان كان هذا الوطن لا يزال في بال احد لا يساوي توقعات المواطنين الذين يئسوا من حدوث فجر جديد ومن رؤية ضوء في نهاية النفق المعتم ومن وصول عناصرالى سدة السلطة وقلبها على الشعب ومصالحه. التوزير الجديد لم يثر اهتمام احد لأن الوزراء في اليمن لا يملكون سلطة اتخاذ القرار في مسائل تعتبر في دول اخرى من صلاحيات المدراء او مدراء العموم. الوزير في بلادنا السعيدة يحقق مكاسب شخصية هائلة اولها يصل اليه بدون ان يطلبه فهو يبدأ وزارته بخمسين مليون ريال من الرئاسة للارتقاء بحالته المادية وبمسكنه وبسيارتين من الرئاسة لا يعيدهما الى وزارته عندما يترك منصبه ولذلك لا عجب ان كانت الرئاسة اكبر مستورد للسيارات في بلد معظم سياراته يدخل عن طريق التهريب. اليمنيون يرددون بيتا من الشعر للشاعر المخضرم ابراهيم الحضراني اطال الله عمره يصور واقع الحال يقول فيه: كل فجر مر فجر كاذب فمتى يأتي الذي لا يكذب.

حياتنا كذب في كذب من الصباح الباكر وحتى المساء واذا ما حدث شيء كالتعديل الوزاري الأخير فإن التطبيل له لا يتوقف فهو يصور وكأنه الدواء الشافي لكل العلل التي لم تكن تعترف بها السلطة من قبل ولا تشير اليها الا بمناسبة حدوث مثل هذا التغيير لتبرير حدوثه فقط وليس لاقناع الناس بأن هناك تغييرا حقيقيا في الأدوات والأهداف، وأن هناك برنامجا او خطة زمنية واجبة التنفيذ تنقل البلد من وضعها الحالي الى وضع افضل أما قبل ذلك فكل شيء كان عال العال ومن قال بعكسه فهو من كوكب آخر لا يعيش المنجزات التنموية الشاملة التي رفعت دخل المواطن بنسب يحسدنا عليها المتربصون بنا من الأعداء الفقراء في الداخل والخارج، ويعيش في غرف مغلقة لا تسمح له بادراك هذه المنجزات مما حدا بالرئيس ان يخص المعارضة التي يحبها كثيرا بنصيحة مخلصة وابوية هي «حبوا الوطن» ويبخل بها على اهل الحكم والبيت لأن هؤلاء هم الوطن وهم المواطنون.

في التعديل الحكومي الأخير سمعنا رئيسنا يقول ان الوزراء الجدد من التكنوقراط والكلمة لا ريب جذابة في بلد تسوده سطوة القبيلة والعشيرة والأسرة وتغليب مصالحها التي لم تعد ضيقة او صغيرة لأنها ترى بالعين المجردة ويسمع الناس عنها وان بالغوا احيانا لكن هذا لا ينفي ان هناك ثروات تتضخم في الداخل والخارج مصدرها المال العام تقدر بمئات الملايين وبالمليارات من الدولارات وبعضها ثمن تراب وطني. الم يكن الوزراء السابقون من نفس العينة؟ الم يغادروا السلطة وهم مكللون بالاتهامات والقيل والقال عن ثرواتهم غير المشروعة؟ الا يشاهد الناس قصورهم الفخمة وسياراتهم الفارهة؟ الم تسمع اجهزة التنصت في المقايل والتاكسيات والمكاتب مقولة لم تتغير منذ ثلاثة عقود تقريبا هي ان الوزير السابق كان اقل طمعا بالمال العام مقارنة بالخلف؟ أي ان كل وزير جديد اكثر شراهة للمال العام من سلفه. لقد عاد اليمنيون يرددون عبارة الشاعر محمد الشرفي عن الحال الدائم الذي لم يتغير التي سمعوها منه قبل اكثر من اربعة عقود في الاذاعة «ديمة وقلبنا بابها» والديمة باللهجة اليمنية هي المطبخ وهذا استفتاء شعبي بأنه لا جديد تحت الشمس وأن التكنوقراط ليسوا سوى قراطون للمال العام ومن لم يقرط فليس منا. اليمن تعج بالحكايات التي يشيب لها الرأس.

ثم أي تكنوقراطية في تعيين وزير للاعلام امتلأت الصحف أخيرا بالحديث عن انجازاته الفريدة عندما كان يتولى نفس المنصب قبل خمسة عشر عاما ومنها انه أول وزير اعلام في العالم كله يسجن العاملين في وزارته داخل الوزارة ويكبل ارجلهم بالقيود ويزعم ان استبيانا اجرته وزارته اظهر ان المشاهدين لتلفزيون واق الواق يحبون النشرة الاخبارية الطويلة التي كانت ولا تزال اخبارا رئاسية، هل أتي به ليعيد نفس السيرة ويمنع هذا العدد من صحيفة «القدس العربي» من البيع في اليمن بسبب هذا المقال ويطبق سياسة مكارثية ضد الصحف المعارضة؟ في عهد الديمقراطية! والتعددية! والتداول السلمي للسلطه! والمعارضة التي تود السلطة ان تنام في احضانها ولا تغادر مخدعها قد تعود الأمور الى سابق عهدها في عهد الوزير الجديد القديم والمية كما يقول اخواننا في مصر تكذب الغطاس. أن الرأي الأكثر رواجا في صنعاء انه تعبن لأن وزارة الاعلام جاهزة الآن لتفصيل قانون حكومي جديد للصحافة يحل محل قانون عام 1995 الذي لم يطبق الا الجانبان الرقابي والعقابي فيه كالجلد بحكم محكمة والضرب في الظلام بدون حكم محكمة بعد سنة فقط على حرب 1994 التي كان أحد اهدافها الالتفاف على مساحة الحرية الصحافية وحدها في الفترة الذهبية للصحافة التي لم يطل بها المقام وليس الاعلامية كلها لأن السلطة لا تزال في عصر السماوات المفتوحة تسير الاعلام المسموع والمرئي وتتحكم حتى بالصور التي تبث وبمدتها الزمنية. لقد تنبه المشاهدون في عيد الوحدة الفائت في حضرموت الى ان التليفزيون لم يظهر الا مؤخرة رأس الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني الدكتور ياسين سعيد نعمان احد صناع الوحدة وهو يصافح رئيس الجمهورية مهنئا بالمناسبة بينما تبحبح في اسعاد قلوب المشاهدين ببث صور كاملة لغيره من المشاركين. أخشى ما يخشاه الناس ان يندموا على عهد الوزير العواضي كما تحسروا على الفترة الذهبية للحرية الصحافية غير المسبوقة في المنطقة العربية كلها التي بدأت مع الوحدة عام 1990 وانتهت مع الانتصار العسكري في السابع من يوليو (تموز) عام 1994.

الرئيس لم ينس وهو يلتقي بالوزراء الجدد أن يذكر الناس بما ليس في بالهم ولكنهم يعيشونه ويلمسونه فبعد ابراء الذمة بأن الوزارة تكنوقراطية بما يفهم منه انها محايدة وغير خاضعة لأي مزاج أو هوى خارج المصلحة العامة والقوانين «النافذة» وأنها مستقلة في تصريف اعمالها ولا قيود عليها ولا تدخل في شؤونها وأنها خاضعة لرئيس الوزراء وحده، أضاف انه تم اختيار الوزراء بمنأى عن الاعتبارات المناطقيه والقبلية وهذا ما يريده الناس بالفعل ولكن... ولكن هنا تفتح الباب للشيطان مثل كلمة لو. لماذا تخصص حقيبة وزارية لأسرة معينة في كل تشكيل حكومي مع أن افراد هذه الأسرة يقلون عن الألف نسمه ولماذا يوجد في الوزارة أربعة وزراء من اسر متصاهره وهذا هو ما يجعل الألسن تردد بأنك اذا اردت ان تفتح لك أبواب الصعود الى القمة فما عليك الا أن تصاهر واحدة من هذه الأسر الخمس، وهذا يحدث في اليمن الجمهوري الذي يستمد شرعية ثورته من شعبية احد اهدافها وهي التخلص من الحكم الأسري حكم اسرة بيت حميد الدين. يمن الوحدة والعشرين مليون نسمة به كفاءات لا دور لها ومعطلة لأسباب تقدرها الأجهزة الأمنية وحدها وتستعير بعض الصحف الجريئة اسما لهذه الوضعية من برنامج تلفزيوني لبناني هو «خليك في البيت» لوصف وضع مؤسف لكفاءات عديدة اغلبها جنوبية آثرت عدم الاصطفاف في موكب الزيف وبيع الضمير وبعضها ضحية حرب عام 1994 ويحدث هذا كله فيما يسمى في اليمن بأزهى العصور وليس في عهد المملكة المتوكلية اليمنية التي كان التعليم فيها محدودا والحكم الأسري مشروعا دينيا أو على الأقل مذهبيا والدستور ممنوعا والوطن مجزأ. وما يجعل صدى الحديث المكرر عن الابتعاد عن التأثيرات المناطقية والأسرية والقبلية معدوما والثقة في الحد الأدنى من التغيير مفقودا والأمل في ان يكون الغد مختلفا عن الماضي باهتا بغض النظر عما تدبجه صحيفة الثورة الحكومية وكل الاعلام الرسمي من افتتاحيات ومبالغات بأن في القادم الفرج والحل. الناس ينتظرون الفرج بفارغ الصبر ولن ييأسوا وسيساعدهم على استمرار جذوة الأمل مشتعلة ما يجري في العالم كله من تغيير يحاسب فيه الفاسدون ويحاكمون وكينيا ليست بعيدة جغرافيا عن اليمن وحقيقة لولا ضعف الولاء الوطني الذي يتسبب في انتشاره الفساد والمحسوبية لما تم تهريب 23 من المسجونين من العناصر القيادية في القاعدة ومنفذي الهجمات على المدمرة الأمريكية كول وناقلة النفط الفرنسية ليمبورغ. ألم يكن من الأنسب للمصلحة الوطنية اجراء تغيير جذري في وزارة الداخلية أو على الأقل تحين الوقت المناسب لترقية وزيرها الى نائب رئيس وزراء وفقط بعد ان يفلح في القبض على الفارين؟ الا يثير ذلك الحيرة في اليمن وخارجها؟ وزير الدفاع الأمريكي وصف الهروب بأنه «عار» وهل اردنا ان نقول له طز نحن لا نعتبر ما حدث عارا ولنتذكر انه تمت اقالة محافظي محافظتي مأرب وشبوه في كانون الاول (ديسمبر) الماضي بعد اختطاف خمسة من السائحين الألمان في نفس يوم اطلاق سراح خمسة سياح ايطاليين تفاءل الرئيس بأنهم سيكونون آخر من يخطفون ولكن خاب امله في نفس اللحظة التي اعلن فيها ذلك الوعد.

وتحدث الرئيس في الاجتماع الوزاري عن مشكلة المشاكل في اليمن وهي الفساد المتغول الذي اسقم البلاد وافسد العباد مطالبا الحكومة بـ«اجتثاثه». الكلام جميل والفعل معدوم لسبب بسيط هو ان الكلام وحتى الوعظ في المساجد لا يكفيان طالما ان طهارة اليد والمصلحة العامة ليستا ديدن الكبير قبل الصغير وان القانون واجهزة الرقابه في اجازة مفتوحة والبرلمان لا دور قويا له ولا يتحرك الا اذا حركه احد من فوق والحديث عن الدستور فقد مذاقه ولا يعدو ان يكون حديثا للمناسبات. الفساد في اليمن حديث الناس اليومي وليس من الأسرار ويسمح هامش الحرية الصحافية الذي سيجهز عليه الوزير الجديد قريبا بكشف رأس جبل الثلج فقط وليس كل الجبل ولكن لا صدى او رد فعل ايجابي اتخذ للتحقيق في أي قضية فساد ومعاقبة المفسدين. وهذا سبب اليأس المخزون لدى الناس من عدم جدوى الحديث عن اجتثاث الفساد حتى ولو كان المتحدث رئيس الجمهورية. اليمنيون لا يريدون اكثر من القدوة الحسنة التي طال غيابها ولم يملوا من انتظارها ويريدون الا يكون الفساد هو الجواز الى المناصب ومن خلى منه ينبذ. والفساد في اليمن متعدد الأوجه فهو مالي واداري وقبلي واسري ومناطقي وحكومي وبرلماني وأمني وعسكري وقضائي ودبلوماسي ومعظم اعضاء الجسد الاداري وهيكل السلطة ليسوا براء منه وليس في ذلك ادنى مبالغة والتقارير الدولية وما يدور في المقابل (الغرف المغلقه) في طول البلاد وعرضها لا يقال جزافا و من العدم. محاربة الفساد كالجهاد الأكبر يبدأ اولا بمجاهدة النفس واهوائها الأمارة بالسوء ويتطلب القدوة وتطبيق مبدأ ابدأ بنفسك ولن نتطرف في المطالبة بتطبيق مبدأ من أين لك هذا الذي ستسيل الدماء غزيرة اذا طبق. وفي الحقيقة هذا هو جوهر ما قاله الرئيس في توجيهاته للوزارة المعدلة عندما شدد على اصلاح النفس قبل أن يأتي الاصلاح او يفرض من الخارج. نعم اذا صلحت احوالنا سنحظى بالاحترام الحقيقي ولن يصف وزير امريكي يعتبر وجود قوات بلاده المحتلة لبلد عربي عزيز هو اكبر عار هروب معتقلين خطيرين من سجوننا بأنه عار وسيسهل ذلك انضمامنا الى مجلس التعاون الخليجي الذي يبدو كالسراب طالما اننا لم نضع اقدامنا على الأرض لاحداث التصحيح والاصلاح.

* محلل سياسي يمني

على هامش زيارة وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد الى المغرب العربي:

رغبة واشنطن في قواعد عسكرية مقدمة لتنفيذ «الشرق الكبير» بصيغة عسكرية من المحيط الى الخليج

حسين مجدوبي*

■ منذ ثلاث سنوات، وبين الحين والآخر، تتسرب مجموعة من الأخبار المتقطعة وغير المؤكدة حول إمكانية تحول منطقة الصحراء الكبرى والتي تعرف كذلك بالساحل إلى معقل للحركات المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة ومع دور رئيسي للخلايا السرية النائمة في أوروبا المكونة من مغاربة وجزائريين. وأخذ الموضوع حجما كبيرا مع الجولة التي قام بها وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد الى المغرب والجزائر وتونس ما بين نهاية الأسبوع الماضي وبداية الجاري. وتأتي هذه التطورات في وقت لم تشهد فيه المنطقة بعد أي تواجد عملي وفعلي للقاعدة باستثناء التعاطف النسبي مع أطروحتها كما يجري في مختلف مناطق العالم، لتجعل الكثيرين يعتقدون أن استراتيجية واشنطن هذه تمهد لتواجد عسكري أمريكي في منطقة عرفت تاريخيا بأنها معقل فرنسا والفرانكفونية، وبالتالي نتحدث عن مواجهة نفوذ ليس إلا، وأننا أمام تنفيذ حلقة من «الشرق الكبير» لكن هذه المرة بصيغة عسكرية تمتد من الخليج الى المحيط.

في هذا الصدد، بدأ الحديث عن تواجد إرهابي في هذه المنطقة من الصحراء الكبرى في أعقاب سقوط نظام الطالبان في أفغانستان والذي كان يحتضن ولسنوات تنظيم القاعدة وزعيمه بن لادن. وتفيد التقارير الاستخباراتية التي نشرت منذ سنة 2002 وخاصة في الصحف الأمريكية مثل «نيويورك تايمز» و«الواشنطن تايمز» و«الواشنطن بوست»، ووكالة «يونايتد برس انترناشنال» أن التركيز على منطقة الساحل جاء أساسا كنتيجة لدراسات أنجزتها مختلف وكالات الاستخبارات الأمريكية والبنتاغون وكذلك بعض معاهد الدراسات الاستراتيجية. هذه الدراسات وإن اعتمدت على معطيات واقعية فهذا لا ينفي أن بعضها هش نسبيا، وعموما يمكن إجمال نتائجها في النقاط الثلاث الرئيسية.

الأولى، أن تنظيم القاعدة وبعد فقدانه أفغانستان معقله الرئيسي لسنوات سيعمد الى نقل نشاطه الى تلك المناطق أو الدول التي تشهد أمنا هشا وتوجد بها سلطة وحكومات ضعيفة لا تسيطر على مجموع البلاد. والمتأمل في خريطة العالم، سيتوصل الى نتيجة أن هذه المناطق الحالية توجد فقط في دول الساحل أكثر من أي دولة أو منطقة أخرى باستثناء الحدود الباكستانية ـ الأفغانية. دول مثل المغرب وموريتانيا وجنوب الجزائر ومالي والنيجر تتقاسم حدودا شاسعة في الصحراء الكبرى تمتد الى ليبيا وهي عرضة للاختراق والتسرب من طرف جماعات مسلحة. وزير الدفاع رامسفيلد صرح لجريدة «الصحراء المغربية» في عددها 13 شباط (فبراير) الجاري «ستعمل القاعدة، وكذا من يعمل في دائرتها، على محاولة التحكم في مناطق خارج دائرة القانون، رغبة منها في خلق قواعد جديدة للعمليات، وهذا ما وقع بالذات مع طالبان في أفغانستان. وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية مع شركائها وحلفائها، بكل عزم، من أجل الحيلولة دون انتشار هذا النوع من المناطق المهددة للأمن، ونبقى نحن وشركاؤنا بشمال إفريقيا منشغلين بالطبع بقدرة هذه الجماعات المتطرفة على التحرك في منطقة الصحراء».

والثانية، أن هذه الدول لا تتوفر على جيوش نظامية قوية ومعدات حربية قادرة على مواجهة أي تسلل للحركات الارهابية التي عادة ما يكون أفرادها يتمتعون بتدريب عالي ومعدات وتقنيات اتصال وتنقل متطورة جدا مقارنة مع هذه الدول. ونستثني في هذا الصدد الجزائر التي تتوفر على معدات متطورة للغاية ولكنها في الوقت الراهن مشغولة بالقضاء على الارهاب في المدن وشمال ووسط البلاد أكثر من الجنوب الذي لا تسيطر عليه، وكذلك المغرب وإن كان تواجده في الصحراء الغربية المتنازع حول سيادتها عاملا يعيق أي عملية تسرب.

الثالثة، ينطلق الخبراء من أن ساكنة الساحل اسلامية المعتقد ورأيها العام معاد بدوره للسياسة الأمريكية، وبالتالي لا يمكن استبعاد تعاطف حركات اسلامية في المنطقة مع تنظيم القاعدة وأنصاره، مما قد يترجم عمليا في تقديم العون لكوماندوهات القاعدة وتوفير معسكرات.

ويضاف الى هذه الاستنتاجات معطيات أخرى، نجملها في:

ـ المنطقة يعيش فيها البدو الرحل الذين يتنقلون من منطقة الى أخرى بدون اعتبار للحدود، وعليه، فكل خلية أو كوماندو يمكن أن يحصل على الدعم الكامل من خلال إرشاء زعماء القبائل الرحل على شاكلة قبائل باكستان وأفغانستان، وإن كان الأخيرون إضافة الى الأموال يؤمنون بالقاعدة ويتعاطفون كثيرا مع أطروحتها ، مما يفسر صعوبة/ فشل اعتقال أسامة بن لادن أو نائبه الظواهري حتى الآن رغم ما تخصصه الولايات المتحدة من جهود في هذا الشأن.

ـ منطقة الصحراء الكبرى تعتبر سوقا كبيرة للسلاح الخفيف الذي يميز عمل حرب العصابات، ومن هنا سهولة الحصول عليه علاوة على سهولة استقطاب متطوعين في منطقة يتواجد فيها أكبر معدل للبطالة في العالم.

والمثير، أن الحديث عن سيناريو تحول منطقة الساحل أو الصحراء الكبرى الى معقل محتمل لتنظيم القاعدة تهتم به الصحافة الأنجلوسكسونية دون الفرنكفونية منها. وهذا يعني أن الصحافة الأنجلوسكسونية تنقل ما يدور في الأجهزة الاستخباراتية والعسكرية الأمريكية. في حين أن صحف مثل «لوموند» و«ليبراسيون» أو «لوفيغارو» الفرنسية وحتى معاهد الدراسات الفرنسية لا تشير كثيرا الى هذا الموضوع بل وتقلل من أهميته.

وموقف فرنسا، يدفع الى التساؤل لا سيما أن المنطقة هي تاريخيا منطقة نفوذ فرانكفونية بامتياز وتتواجد فيها المخابرات الفرنسية بقوة كما أن مئات من الضباط الفرنسيين يعملون كمدربين ومستشارين لدى جيوش دول المنطقة، والتساؤل، لماذا الصمت الفرنسي؟

النظرة الفرنسية الى منطقة الساحل مختلفة عن نظيرتها الأمريكية. وهكذا، فالفرنسيون يعتقدون أن:

ـ منطقة الساحل لا يمكن أن تشكل أبدا معقلا لتنظيم القاعدة لأن المنطقة مكشوفة وليس بها جبال باستثناء الجنوب الجزائري الذي تقوم القوات العسكرية الجزائرية بتمشيطه بين الحين الآخر. فغياب تضاريس جبلية وعرة على شاكلة أفغانستان يجعل كل كوماندو للقاعدة هدفا سهلا للطيران الحربي.

ـ منطقة الساحل، جغرافيا بعيدة ومنعزلة عن الأهداف التي ترغب القاعدة في ضربها، وهذه الأهداف عادة ما توجد في الشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة.

ـ تنظيم القاعدة يتوفر على فضاء استراتيجي وهو العراق في الوقت الراهن ويغنيه عن البحث عن معاقل أخرى، كما أن العراق تحول الى ساحة مباشرة للتدريب والقتال، فمباشرة بعد الانتهاء من التدريب يمر عضو القاعدة أو المتعاطف معها الى ضرب الجيش الأمريكي.

ـ خلال الـ15 سنة الأخيرة، لم يكن هناك تعاطف عملي في منطقة الساحل أو الصحراء الكبرى حتى مع الحركات الجزائرية المسلحة فكيف سيكون هناك تعاطف مع تنظيم القاعدة، خاصة وأن دول المنطقة لم تشهد بروز التيار الديني المتطرف أو السلفية الجهادية كما هو الشأن في شمال افريقيا ودول الشرق الأوسط، في الوقت نفسه لم يتم اعتقال أي قيادي بارز من القاعدة في المنطقة، أو تم ضبط وثيقة للقاعدة تتحدث عن نيتها التواجد في الصحراء الكبرى. وهكذا، فباستثناء بعض المواجهات بين الجيش والحركات المسلحة الجزائرية، شهدت الصحراء الكبرى خلال مدة طويلة عملا إرهابيا واحدا خلال تموز (يوليو) الماضي عندما هاجمت مجموعة مسلحة جزائرية ثكنة للجيش الموريتاني وقتلت أكثر من عشرين جنديا. وكان الهدف من العملية هو عقاب النظام السابق لمعاوية ولد الطايع بسبب علاقاته مع إسرائيل وتضييقه الخناق على الاسلاميين أكثر من أنه عمل إرهابي كلاسيكي كما هو متعارف عليه.

ويتساءل المراقبون، لماذا تزامن الحديث عن وجود القاعدة في دول الساحل مع اهتمام أمريكي بالمنطقة وفي ظل وجود مؤشرات بوجود بترول في المنطقة وخاصة في موريتانيا والسنغال وربما الصحراء المغربية علاوة على الحديث عن أنبوب مستقبلي للبترول ينطلق من البحر الأحمر ويصل الى المحيط الأطلسي ويحمل النفط السوداني والسعودي والليبي والجزائري وذلك المكتشف في افريقيا الغربية.

لماذا تزامن الحديث عن وجود تنظيم القاعدة في ظل رغبة أمريكية ملحة في إنشاء بعض القواعد العسكرية للبنتاغون جنوب دول المغرب العربي مع الحديث عن «منطقة الشرق الكبير».

في الوقت نفسه، فإسبانيا التي تمتلك جزر الخالدات في المحيط الأطلسي قبالة الصحراء الكبرى وتعتبر أول هدف غربي محتمل للقاعدة في حالة تواجدها في الساحل لا تبدي قلقا كبيرا من الأخبار التي تفيد بوجود تنظيم بن لادن في هذه المنطقة.

زيارة دونالد رامسفيلد وما يرافقها من رغبة في تواجد عسكري جنوب دول المغرب العربي ودول الصحراء الكبرى، وغياب مؤشرات حقيقية عن تغلغل تنظيم أسامة بن لادن في الصحراء الكبرى، لا يعدو أن يكون حلقة في تنفيذ حلم «الشرق الكبير» بصيغة عسكرية من خلال ضمان تواجد القوات الأمريكية من «الخليج الى المحيط»...الخليج تحول مسبقا الى ماكرو ـ قاعدة للبنتاغون والمغرب العربي في الطريق.

* صحافي من المغرب يقيم في اسبانيا

آمال الاصلاح المعلقة على الملك عبدالله بين الحلم والواقع

احمد المصري*

■ ان انتهاكات حقوق الانسان واسعة الانتشار في المملكة العربية السعودية التي تعتمد نظام الملكية المطلقة. ورغم الضغوط الدولية والمحلية لتنفيذ الاصلاحات، فقد كان التحسن بطيئاً جداً وغير كاف. وبعد تولي الملك عبد الله العرش بعد وفاة الملك فهد في آب (أغسطس) رأى البعض ان الاصلاحات سوف تعم المجتمع السعودي.

لكن المؤشرات جميعها تقود الى ان الملك عبد الله لم يكن في يوم من الأيام ميالا الى الاصلاح.

ولم يكن عبد الله في ذاته اصلاحياً خاصة ان الرجل قد بلغ الثالثة والثمانين من العمر، ولا يمكن أن يكون الا محافظاً، بحكم عمره، وبحكم النظام المحافظ في بلاد الحرمين، ولذا فان الآمال على قيام شخص مثله بتبني الحركة الاصلاحية في البلاد أمر مستبعد، بل ربما مستحيل.

فالقانون السعودي لا يوفر حماية لكثير من الحقوق الأساسية. ولا يسمح بالأحزاب السياسية، وهناك قيود صارمة على حرية التعبير. كما يظل الاحتجاز التعسفي واساءة معاملة المحتجزين وتعذيبهم، اضافة الى تقييد حرية الحركة والافتقار الى المحاسبة الرسمية، موضع قلق كبير.

وقد نفذت المملكة حوالي 73 اعداماً حتى نهاية شهر أيلول (سبتمبر) 2005، وهو أكثر من ضعفي عدد الاعدامات في عام 2004 بأكمله (32 اعداماً). وما زالت النساء السعوديات يعانين عقبات جدية أمام مشاركتهن في الاقتصاد والسياسة والاعلام والمجتمع. كما يتعرض كثير من العمال الوافدين الى شروط عمل استغلالية، وغالباً ما تتعرض النساء الوافدات للعمل كخادمات الى الاحتجاز على مدار الساعة من قبل أرباب العمل مما يجعلهن عرضة للاساءة الجنسية وغيرها من أشكال سوء المعاملة. كما واصلت الحكومة مضايقة المدافعين السعوديين عن حقوق الانسان والحيلولة دون تمكنهم من انشاء جمعيات مستقلة لمراقبة حقوق الانسان.

والملك يعمل ضمن منظومة العائلة والتي تخضع لقوانين ومصالح خاصة بها، والاصلاح ليس مطروحا لديها، ويتعذر على الملك أن يضرب عرض الحائط بتلك المصالح من أجل سواد عيون الاصلاحيين، خاصة وأن هناك موازين قوى داخلية لا تسمح للملك الجديد بأن يقرر كل شيء منفردا، ويجب ان لا ننسى مراكز القوى النجدية العلمانية والدينية والتي ترى في الاصلاح خطراً داهماً عليها.

والسعودية مملكة من غير مؤسسات تمثيلية منتخبة أو أحزاب سياسية ويحدد القانون الأساسي نظام الحكم، حقوق المواطنين، وسلطات وواجبات الدولة. ويقوم مجلس الشورى، الهيئة الاستشارية المكونة من أفراد معينين، بمناقشة أو رفض أو تعديل القوانين التي تقترحها الحكومة ويدير جلسات استماع رقابية حول أعمال الوزارات الحكومية، ويملك هذا المجلس سلطة اقتراح قوانين.

يضمن القانون الأساسي قيام سلطة قضائية مستقلة لكن يؤثر على القضاة من حين لآخر أفراد بارزون من العائلة الحاكمة، الذين لا يُفرض عليهم المثول أمام المحاكم، وشركاؤهم.

كما ان اغلب السعوديين كغيرهم من العرب ينتظرون (المنقذ) الفرد ولا يدركون أن المشكلة تكمن في مؤسسة الحكم العربية كلها، كما تكمن في الثقافة السياسية الضعيفة، وغياب الحريات العامة. هذه العوامل هي التي تضعف العرب، وليس غياب الزعيم الأوحد، بل ان وجوده يختزل الجمهور ويضيع الحقوق ويبقي على الاستبداد.

هذه حقائق وليست نسجاً من الخيال فالملك السعودي الذي كان يوصف بانه عربي ولا يحب الأمريكان، هو من يسخّر اليوم عائدات الدولة من النفط ويغير سياساتها الخارجية ارضاءً لهم من أجل ابقاء النظام المحافظ سليماً طالما يقف هو على رأسه.

وها هو يعقد الصفقات بعشرات المليارات، ويضخ المزيد من الانتاج النفطي للسيطرة على أسعار النفط، ويقدم التنازلات في مجال مكافحة الارهاب، وفي محاصرة النظم المعادية لأمريكا، بشكل لم يكن معهوداً فيما سبق.

الملك الجديد جاء في ظل طفرة نفطية نتجت من زيادة الانتاج وارتفاع أسعار النفط، وستكون لهذه الموجة دورها الأكبر في تحديد سياسات العائلة المالكة وتصرفاتها تجاه الملف الاصلاحي. الملك وأخوته يدركون أن ميزانية الدولة التي باتت تفيض بالاموال، قادرة على استرضاء المواطنين اقتصادياً وتأجيل مطالبهم السياسية. الاصلاح السياسي سيكون بعيداً، اذا ما نجح الملك واخوته في تقليص حجم البطالة، وتحسين وضع الخدمات، وتوفير فرص جديدة للأجيال الجديدة، واسترضاء الشعب عبر سوق الأسهم المنتعش في السعودية الان، وكذلك استرضاء الغرب بصفقات تسلح واستثمارات في الخزينة الأمريكية ومشاريع هدفها اعادة الرأسمال النفطي الى الغربيين.

ويبدو أن هدفه الاساسي سيكون ارضاء الجمهور اقتصادياً، وتخفيف حدة الأزمة في العلاقات السعودية ـ الأمريكية والسعودية ـ الغربية عبر فائض أموال البترول. ومن المحتمل جداً أن تشهد المملكة خفوتاً مريعاً في ميادين الاصلاح السياسي، في ظل هذه الطفرة النفطية، اللهم الا اذا حدث انكسار في سوق الأسهم السعودي، وهو أمر محتمل، أو اذا ما انتهت الازمة العراقية وعاد السعوديون الذين ذهبوا الى هناك للجهاد فسوف يعملون من جديد على توتير الأوضاع الأمنية، أو اذا ما حدث وأن قام سعوديون بأعمال عنف مريعة في دول غربية، أو اذا ما سقط النظام السوري، فحينها سيأتي الدور على السعوديين وهو ما يدركونه جيداً اليوم، حيث محاولات السعودية ومصر لتأهيل النظام السوري من جديد.

وفي مجال تحسين الأوضاع المعاشية والخدمية، حيث يجري التركيز عليها اليوم، يبدو أن الملك عبدالله نجح بحدود ومن المتوقع أن ينجح في ذلك فقد زاد الرواتب للموظفين بنسبة 15 % بالمئة، وأحيا سنة البعثات الدراسية بنحو 5000 بعثة سنوياً، استحوذت الولايات المتحدة على أكثرها، وقد خفف هذا من الضغط الشعبي على الدراسات الجامعية والعليا والتي كانت مبعث استياء شعبي عام. وهناك أموال مرصودة للعديد من المشاريع الخدمية، ودخول شركات خاصة ميدان السوق السعودية للأوراق المالية، والتي تعطي المواطن العادي فرصة الاستثمار المضمون والحصول على بعض الأموال، ويحتمل أن تكون هناك خصخصة لبعض الشركات الحكومية بحيث تسترضي هذه الوسيلة نخباً تجارية واقتصادية اضافة الى الجمهور الفقير. ومع أن الفائض في المال كبير، لكنه لم ينعكس على القروض الحكومية الخدمية بشكل كبير، خاصة تلك المتعلقة بقروض المنازل، وان تسارعت وتيرة تقديمها، لكنها متأخرة جداً وتستلزم سنوات طويلة قد تصل الى أكثر من 12 عاماً من الانتظار.

حريات التعبير لم تتغير بمجيء الملك عبد الله، تشهد على ذلك الصحافة المحلية، كما أن التعبير السياسي على شكل عرائض لا زال ممنوعاً ويقع تحت طائلة الاعتقال والطرد من الوظيفة كما أعلنت ذلك الحكومة رسمياً عام 2004، وفضلاً عن ذلك فان الاعتقالات لم تتوقف للناشطين السياسيين، وكذلك المنع من السفر والتعذيب والفصل من الوظيفة، وهي أمور تجري بمعزل عن ارادة الملك من عدمها، فوزارة الداخلية مجرد اقطاع لنايف وابنه، لا يستطيع الملك التدخل في قراراتهما الا في ظرف حرج للغاية، خاصة وأن هذا الفعل (تخصص سديري محض) يقوم به نايف وسلطان وسلمان، دون أن يرجع أحدهم الى الآخر، فكل يصدر أوامره واجبة التنفيذ.

الاصلاحات شبه السياسية توقفت، فلا زال الأمراء يغنون على (ربع الانتخابات) البلدية، وقد عين مؤخراً نصف أعضاء المجالس البلدية، ولا توجد حتى الآن نية للمزيد، كانتخابات المناطق، وانتخابات مجلس للشورى، فهذه مواضيع سُكت عنها، وسيبقى الحديث عنها محرماً الى أمد غير قصير. لكن فيما يتعلق بما يسمى (حقوق المرأة) أثير جدل حول مشاركتها في الحياة العامة في الجرائد المحلية وأندية الانترنت، وقد انتخبت احداهن في مجلس غرفة جدة التجارية، وأخرى في نقابة المهندسين، واعتبر ذلك تطوراً مهماً عند البعض! فيما لا زال الجدل قائماً حول امكانية السماح للمرأة بقيادة السيارة.

المملكة تجد نفسها ملزمة الى حد كبير بحلحلة بعض المسائل الاجتماعية المثيرة كقضية المرأة على نحو يقنع الغرب بأن العائلة المالكة تعمل على تطوير موقعها الاجتماعي، وكذلك فيما يتعلق بقضية الأقليات الدينية وعلى وجه التحديد الشيعة والاسماعيلية وفي هذا الصعيد، لا يلحظ تغيير كبير عن السياسة السابقة، عدا أن بعض الضغوط قد خُففت فيما يتعلق بالممارسات العبادية وما يلحقها من نشاطات اجتماعية وثقافية، في حين كان الضغط الخارجي والداخلي يلح على أمر الدمج السياسي، وليس مجرد فسحة التعبير عن (الذات المقهورة).

لكن يجب ملاحظة حقيقة أن الملك عبدالله لا زال ضعيفاً، فقد كانت غايته الوصول الى كرسي الحكم كملك، وقد وصل، وبالتالي فان رغبته الاصلاحية (ان وجدت) قد انخفض مؤشرها، واصطدمت بحائط سلطان ونايف.

وخلاصة القول، فان الملك عبدالله، حتى الان، رجل الاصلاح المطلوب . وستدخل المملكة في عهده مرحلة (البيات الشتوي) اللهم الا اذا تمّ تسخين الجبهة الداخلية عبر العنف، وكذلك تسخين دول الجوار بتدخلات أمريكية تقضي على أنظمة حكم كنظام الحكم السوري.

* كاتب وصحافي مختص بالشأن الخليجي

«العراق الجديد» جمهورية موز في المنطقة العربية

ربيع الحافظ*

عُرس الانتخابات في العراق جارٍ على قدم وساق، وجارية بموازاته خطوات «العراق الجديد» الراسخة باتجاه استحقاقات الاحتلال.

الحكومة «الوطنية» ترفع الدعم عن الوقود والمواد الغذائية استيفاءً لشروط الاقتراض من البنك الدولي.

العراق على طريق الأرجنتين والأكوادور ودول أفريقيا مزمنة الديون والتي يذهب نصف ناتجها القومي لخدمة الديون.

لجوء الحكومة العراقية إلى البنك الدولي لم يكن خياراً من بين عشرات الخيارات التي انكب عليها مجلس خبراء الحكومة في موازنة متأنية بين المصالح والمفاسد. القرار ببساطة هو تنفيذ لوصية الحاكم «المدني» الأمريكي «المنصرف» بول بريمر لتمويل مشاريع إعادة البناء، التي ستفوز بها ـ ومن دون مناقصة ـ الشركات المفضلة لدى البنك، والتي تضم عادة شركات هاليبورتون وبيكتل وكلوك براون آند روت، والأخيرة فرع من هاليبورتون، والجميع تعود ملكيتها إلى آل البيت الأبيض، تشيني وشولتز ورايس وبوش.

يجدر بالذكر أن رئاسة البنك كانت قد آلت منذ وقت قريب فقط وبقرار من بوش إلى أيدي بول ولفوفيتز، أحد المهندسين الرئيسيين والمنظرين للحرب على العراق وسيناريوهات لمرحلة ما بعد الحرب.

بالإمكان القول: إن العراق بهذه الخطوة يكون قد دخل طور تقنين الاحتلال، فطلائع «الجيش العراقي الجديد» نالت شهادة التأهل وتتولى ومنذ حين